

الجلسة 10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استكمال دراسة القول الثالث

لازِلنا نمارس مقالة الشّيخ الأعظم فتوصلنا للرأي الثالث: أي المواسعة في غير فائنة اليوم، و المضايقة في فائنة اليوم - واحدة كانت أو متعددة.

و قد اصطَقَاه العلامة ضمن المختلف إلا:

- أنَّ عبارته الأولى - الماضية - تُجلِي التفصيل تماماً.

- بينما الثانية تُعرب عن المواسعة المطلقة نظير كتابه «المسائل المدنية» حيث قد صرَح بالعدول فاختار المواسعة المطلقة، وبالتالي قد حاول الشّيخ الأعظم أن يُخرجه عن التفصيل - بين فائنة اليوم و غيرها - كما صنعه بحق المحقق - المُفَكِّك ما بين الواحدة و المتعددة -.

· ثُمَّ استَكمل الشّيخ الأعظم مختلف أبعاد الرأي الثالث قائلاً:

«ثم إنَّ ظاهر العبارة السابقة: أنها تفصيل فيما إذا فات الأداء للنسیان، وأما إذا فات لغيره من الأعذار، أو عمداً، فلا تعرَض فيها لحكمه (فلا يُعرف الشّيخ بالتفصيل هنا أيضاً) كما لا تعرَض فيها لحكم ما إذا اجتمع فوائت اليوم مع ما قبله، و وسِع الوقت للجميع (فلا تفصيل هنا إذن).»

· و هل يقدِّم الجميع على الحاضرة:

- (نظرأً لاتساع الزَّمن و)

- لثبوت الترتيب بين الحاضرة و فوائت اليوم.

- و ثبوت الترتيب بين فوائت اليوم و ما قبلها (أي ابتداءً فوائت اليوم ثم امثال الفوائت الماضية) بناء على القول بترتيب الفوائت بعضها على بعض.

· أو لا يجب الاشتغال (ابتداءً بشيء) (أي لا يتوجَّب المسارعة إلى تنفيذ الحاضرة و فائنة اليوم و الماضي بالترتيب) حينئذ:

- لعدم التّمكّن (الشرعّي) من فعلها (الصلوّات بأسرها) إلّا بعد ما أذنَ في تأخيره (فحيث لم يُرخص الشّارع لنا تأخيرها و لا تقديمها فلا يتوجّب الاستغفال بامتثالها بسرّعة مترتبة).

- مع إمكان إدخاله (عدم وجوب الاستغفال) في إطلاق كلامه (العلامة إذ لا وقت محدّد للفائنة الماضية) الراجع إلى عدم وجوب التّرتيب إذا كان عليه أكثر من يوم فتأمل.

. (الاحتمال الثالث) أو يجب الاقتصار على فائنة اليوم (و الاستئناف منها) لدعوى اختصاص وجوب التّرتيب بين الفوائد (فيتووجب سبق الفائنة على الحاضرة) بما إذا كانت متساوية في وجوب تداركها (كان دراجها ضمن عنوان: «فوائد غير اليوم») فلا يعمّ ما إذا كان بعضها واجب التقديم لأمر الشّارع بالخصوص (و هي فوائد اليوم) خصوصاً لو قال بوجوب الفوريّة في فائنة اليوم، دون غيرها؟

وجوهٌ لا يبعد أولها (تقديم فائنة اليوم ثم بقية الفوائد ثم الحاضرة) ثُم ثالثها (أي تقديم فائنة اليوم بناءً على القول بالفوريّة مع التّرتيب).^[1]

الاستطلاع على بقية الآراء

ثم انطلق الشّيخ الأعظم نحو بقية الآراء حول الموسوعة والمضايقه قائلاً:

الرابع: ما حكي عن المحقق في العزيّة، حيث قال في عنوان هذه المسألة ما هذا لفظه: «و تحرير موضع النزاع أن نقول: صلاة كل يوم مترتبة بعضها على بعض حاضرة كانت أو فائنة، فلا يقدم صلاة الظهر من يوم، على صبحه (سواء الظهر الفائت أو الحاضر فيجب الصبح أولاً) و لا عصره على ظهره، و لا مغربه على عصره، و لا عشاءه على مغربه، إلّا مع تضييق الحاضرة. (فلو فاتته الظهر مثلاً لتوّجّب تقديم الفائنة الظهرية أو الأدائية على حاضرة العصر و فائتها بنحو التّرتيب)

و أمّا إذا فاته صلوّات من يوم آخر ثم ذكرها في وقت حاضرة من آخر، فهل يجب البدأ بالفوائد ما لم يتضييق الحاضرة؟ قال أكثر الأصحاب: نعم، وقال آخرون: ترتب الفوائد في الوقت الاختياري، ثم تقدّم الحاضرة. و الذي يظهر لي وجوب تقديم الفائنة الواحدة، واستحباب تقديم الفوائد (المتعددة) فلو أتي بالحاضرة قبل تضييق وقتها و الحال هذه (في المتعددة) جاز^[2] (انتهى).

و ظاهره عدم الخلاف في وجوب التّرتيب في فوائد اليوم (المتعددة) و هو خلاف إطلاق كلمات أرباب القولين (أي الموسوعة المطلقة و المضايقه المطلقة فإن الموسوعي ينفي التّرتيب حتّى في فائنة اليوم و كما المضايق يُستوجب الفوريّة حتّى فائنة بقية الأيام) بل صريح بعضها.^[3]

(القول) الخامس: ما عن ابن أبي جمهور الأحسائي^[4] من التفصيل بين الفائنة الواحدة، إذا ذكرها يوم الفوائد (فتتضييق) دون المتمعددة و الواحدة المذكورة في غير يوم الفوائد (فالموسوعة).

(القول) السادس (و هو تفصيل من نوع ثالث): القول بالموسوعة إذا فاتت عمداً (فسبب الموسوعة ربما لأجل تحريم العادم عن الثواب) و بالمضايقه إذا فاتت نسياناً (فسبب المضايقه ربما لأجل أن يهتم بها فينتهي عن النسيان و يدرك الثواب) و هو المحكى عن الشّيخ عماد الدين بن حمزة في الوسيلة، حيث قال: أمّا قضاء الفرائض فلم يمنعه وقت (أي متّسعة الزّمن) إلّا تضييق وقت الحاضرة، و هو (القضاء) ضربان:

- إِمَّا فَاتَتْهُ نُسِيَانًا.

- أَوْ تَرَكَهَا قَصْدًا اعْتِمَادًا.

فإِنْ فَاتَتْهُ نُسِيَانًا وَذَكَرَهَا، فَوَقْتُهَا حِينَ ذَكْرُهَا إِلَّا عِنْدَ تَضْيِيقٍ وَقْتَ الْفَرِيضَةِ، فَإِنْ ذَكَرَهَا (النَّاسِيُّ) وَهُوَ فِي فَرِيضَةٍ حَاضِرَةٍ، عَدَلَ بِنَيْتِهِ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَتَضَيِّقَ الْوَقْتُ، وَإِنْ تَرَكَهَا قَصْدًا جَازَ لَهُ الْأَشْتَغَالُ بِالْقَضَاءِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، وَأَفْضَلُ تَقْدِيمِ الْحَاضِرَةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْقَضَاءِ، وَآخِرُ الْأَدَاءِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ كَانَ مُخْطِئًا.^[5] (انتهى).

وَظَاهِرُهُ (آخِرُ الْعِبَارَةِ) وَجُوبُ الْعَدُولِ عَنِ الْحَاضِرَةِ إِلَى الْفَائِتَةِ الْمُنْسِيَّةِ (فِي آخِرِ الْوَقْتِ) وَهُوَ إِمَّا:

• لاعتبار الترتيب (تقديم الفائتة حتى في نهاية الوقت).

• أو لإيجاب المبادرة إلى المنسية، وإن ذكرها في أثناء الواجب وإن قلنا بعدم اعتبار الترتيب - بناء على القول بالفورية دون الترتيب - كما سبق^[6] عن صاحب رسالة هدية المؤمنين.

• و إِمَّا الدليلُ الْخَاصُّ عَلَى وجوب العدُولِ، و إنْ نَقْلَ بِالْتَّرْتِيبِ وَلَا بِالْفُورِيَّةِ، وَهُوَ أَرْدَأُ الْاحْتِمَالَاتِ، كَمَا أَنَّ الْأَوْلَ أَقْوَاهَا.

هذا كله في المنسية، وأمّا المتروكة قصداً، فظاهره عدم وجوب الترتيب مع استحباب تقديم الحاضرة، ولازمة عدم وجوب الفور إلا أن يجعل مقدار زمان يسع الحاضرة مستثنى من وجوب المبادرة، وكون المكلف مخيراً فيه مع استحباب تقديم الحاضرة، كما ينبيء عنه قوله: «وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْقَضَاءِ، وَآخِرُ الْأَدَاءِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ كَانَ مُخْطِئًا» بناء على أن المراد بالخطاب: الإثم كما فهمه الشهيد^[7].

هذا على تقديم إرجاع الخطأ إلى عدم الاشتغال بالقضاء، وأمّا إذا رجع إلى تأخير الأداء إلى آخر الوقت بناء على أن المراد بآخر الوقت مجموع الوقت الاضطراري الذي لا يجوز التأخير إليه إلا لصاحب العذر - على ما ذهب إليه صاحب هذا القول -، ويكون إطلاق آخر الوقت على مجموع ذلك الوقت تبعاً للروايات الواردة^[8] في أن «أُولَى الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ غُفرَانُ اللَّهِ»^[9]

[1] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص 267-268 قم. مجمع الفكر الإسلامي.

[2] الرسائل التسع: ١١٢ و حكاہ المحقق التستري في رسالته: ٤٥ و انظر مفتاح الكرامة: ٣٨٩.

[3] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص 269 قم، مجمع الفكر الإسلامي.

[4] في المسالك الجامعية - راجع الجوادر: ٤: ١٣.

[5] الوسيلة: ٨٤ مع اختلاف في العبارة.

[6] في القول الثاني المتقدم في الصفحة ٢٦٥.

[7] غاية المراد: ١٥ وفيه: و يأثم لو أخر القضاء و الحاضرة إلى آخر الوقت و هو قول ابن حمزة.

[8] مستدرک الوسائل: ٢، الباب ٣ من أبواب المواقف، ذيل الحديث الأول.

[9] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة) ص 270 مجمع الفكر الإسلامي.